22
كانون الأول - 2022

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لادارة الصراع وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

- العراق يفتقر الى استراتيجية حوكمة في العديد من الأصعدة, لكن الأوان لم يفت على تدارك هذه الخطيئة التي لا تغتفر

- حكومة جديدة أم لا، ماتزال الدولة العراقية تكافح من أجل أداء مهامها

- «حكومة إقليم كردستان» والسلطة الفلسطينية: إعادة إعطاء الأولوية للحوكمة على حساب الرمزية

مركز غداً لإدارة الصراع

- مركز صنع قرار غير ربحي وغير حكومي.
- يعنى بتطوير عملية صناعة القرار في العراق من خلال تطوير الافراد والاساليب والادوات
- يهدف الى رصد كل ما يتعلق بالشأن العراقي في مراكز التفكير العالمية ومراكز صناعة القرار وتقديم البدائل بشأنها.
- يتعامل مع القضايا من باب مصلحة العراق القومية العليا ويقترح تنسيقاً للمصالح مع البلدان الاخرى بما لا يضر بمصلحة العراق.
- يسعى من خلال دبلوماسية موازية الى خلق بيئة تعاون اقليمية لادارة الصراع.
- يساعد الفواعل الداخلية على خلق بيئة حوار مستدامة

غد
Tomorrow لإدارة الصراع

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مركز غداً لإدارة الصراع
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

فريق التحرير | IRAQCOPY Iraq In Global Think Tanks

عباس راضي العامري

د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

د. محمد عبدالله الشمري
د. باقر جواد كاظم
د. ايناس عبدالسادة

+9647905400123 ghadncenter@gmail. com

العراق يفتقر الى استراتيجية حوكمة في العديد من الأصعدة, لكن الأوان لم يفت على تدارك هذه الخطيئة التي لا تغتفر

الكاتب:

عباس كاظم

أكاديمي عراقي مقيم في الولايات المتحدة, مشرف على مبادرة العراق في المجلس الاطلنطي

المصدر:

المجلس الاطلنطي

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/iraq-lacks-strategy-on-many-governance-fronts-its-never-too-late-to-rectify-this-unforgivable-deficiency/

التاريخ:

7 تشرين الثاني 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

يتوجب على رئيس الوزراء عدم الاصغاء الى المطالب غير الواقعية ولا ان يقوم برفع سقف الوعود المقدمة لئلا يتم الحكم عليه في نهاية المطاف بالتقصير. فما ينبغي على رئيس الوزراء فعله هو العكس من ذلك تماما: تقديم وعود واقعية, وقيادة حكومته للعمل بجد, ومشاركة المسؤولية مع مجلس النواب لتحقيق الوعود المقدمة.

نظرا للظروف الحالية التي يمر بها العراق, فان الشعب العراقي سيقدر النجاحات البسيطة ذات الانعكاسات الإيجابية على حياتهم اليومية أكثر من الخطط المعقدة التي لن يكتمل إنجازها بحلول الوقت الذي سينتهي فيه عمر الحكومة الحالية وتجيء محلها حكومة جديدة والتي ستتخلى عن تطبيق هذه الخطط على الاغلب. ان الكثير من الإخفاقات السابقة حدثت بسبب تركيز الحكومة في الغالب على تحد رئيس واحد واهمال كل شيء اخر.

إذا ما كان للعراق ان يتجنب الانزلاق الى هاوية السرديات

الاجتماعية والسياسية المدمرة, يتوجب على الحكومة الجديدة العمل بهمة لتعزيز الوحدة والتسامح والتجانس الوطني.

لقد منحت السياسة الخارجية المحايدة مع التفاعل الإقليمي البناء العراق بعض العوائد السياسية والاقتصادية والأمنية المهمة. ان جرعة أكبر من نفس هذه السياسة ستأخذ العراق نحو طريق الاندماج الإقليمي والدولي. ولكن, على العراق ان لا يجد حرجا في الوقوف بصلابة امام التدخلات الأجنبية المؤذية, ومن الأفضل ان يتم تحقيق ذلك عن طريق الأدوات الدبلوماسية وأدوات القانون الدولي ستنهار الدولة إذا ما استمر القطاع الحكومي هو المكان الوحيد لتعيين العراقيين. فالبلاد لا تحتاج الى الموجات اللامتناهية من الموظفين الحكوميين غير المنتجين الذين يلتحقون بالجهاز البيروقراطي بدلا من قيامهم بالمساهمة الحقيقية في الاقتصاد في قطاعات تحتاج الى مهاراتهم وجهودهم لخلق تغير حقيقي.

بعد مرور عام على انتخابات أكتوبر ٢٠٢١, أنهى مجلس النواب العراقي الانسداد السياسي وصادق على انتخاب خامس رئيس للبلاد. ازاح انتخاب عبد اللطيف رشيد العقدة الدستورية التي اعاقت تشكيل الحكومة. وكان التنافس الداخلي بين الأحزاب الكردية على رئاسة الجمهورية هو السبب القانوني وراء التأخير الذي استمر لمدة عام لإنهاء عملية ما كان يفترض ان يكون انتخابات مبكرة لاستبدال حكومة عادل عبد المهدي بشكل عاجل. في الواقع, ان الحكومة الجديدة, التي تم تنصيبها بعد انتهاء المدة القانونية للحكومة السابقة, يمكن ان تكون هي ايضا حكومة مؤقتة, حيث يبدو ان اجراء انتخابات مبكرة أخرى هو السبيل الوحيد لإعادة التوازن السياسي في بغداد.

ان اختيار محمد شياع السوداني كرئيس للوزراء يمثل بارقة امل, كونه يعطي العراق فرصة للمضي قدما على صعد مختلفة. بكل تأكيد, كانت هنالك العديد من الاعتراضات على بعض الاختيارات داخل كابينته الوزارية- وهو واقع واجهته الحكومات العراقية السابقة أيضا. ولكن, لا أحد قام بالتشكيك بقدرة ونزاهة وملائمة السوداني للمنصب.

بالإضافة الى مؤهلاته الجيدة, فان السوداني محظوظ لتسلمه عراق يسوده الامن وفي وضع اقتصادي جيد ويتمتع بمكانة إقليمية ودولية متميزة. هذه الظروف المثالية, التي يصاحبها ارتفاع في أسعار النفط, ستساعد رئيس الوزراء الجديد على مواجهة الكثير من التحديات المتأصلة, من المستويات المحبطة للفساد الى النقص في الخدمات والحوكمة الجيدة, ناهيك عن الخلافات السياسية الداخلية والأزمات التي تلوح في الأفق مثل التدهور المناخي المتسارع والنقص الحاد في المياه, والضغط المستمر من قوى إقليمية مهمة في المنطقة, إيران وتركيا على وجه التحديد.

منذ اليوم الأول لتسلمه المنصب في الثامن والعشرين من شهر أكتوبر الماضي, تمت احاطة رئيس الوزراء محمد السوداني بسقف عالي من التوقعات غير الواقعية. يتوجب على رئيس الوزراء عدم الاصغاء الى المطالب غير الواقعية ولا ان يقوم برفع سقف الوعود المقدمة لئلا يتم الحكم عليه في نهاية المطاف بالتقصير. فما ينبغي على رئيس الوزراء فعله

هو العكس من ذلك تماما: تقديم وعود واقعية, وقيادة حكومته للعمل بجد, ومشاركة المسؤولية مع مجلس النواب لتحقيق الوعود المقدمة, او حتى من المأمول تحقيق أكثر من ذلك.

نظرا للظروف الحالية التي يمر بها العراق, فان الشعب العراقي سيقدر النجاحات البسيطة ذات الانعكاسات الإيجابية على حياتهم اليومية اكثر من الخطط المعقدة التي لن يكتمل إنجازها بحلول الوقت الذي سينتهي فيه عمر الحكومة الحالية وتجيء محلها حكومة جديدة والتي ستتخلى عن تطبيق هذه الخطط على الاغلب. ان ترتيب الأوليات ومواجهة التحديات بطريقة عملية هو طريق أساسي نحو النجاح. لكن هذا الامر يجب ان يطبق من خلال المستويات الحكومية المختلفة. ان الكثير من الإخفاقات السابقة حدثت بسبب تركيز الحكومة في الغالب على تحد رئيس واحد واهمال كل شيء اخر. فعلى الرغم من ان هزيمة الدولة الإسلامية في العراق والشام والنجاحات المهمة في مجال العلاقات الخارجية هي إنجازات تستحق التقدير, الا انها لا يمكن ان تتخذ كذريعة لتبرير الفشل الذريع في أداء بعض الـوزارات, والتي لم تحقق أي تقدم يذكر في مجالات التصنيع والإسكان والتعليم او في قطاع الصحة على سبيل المثال.

ينبغي ان يكون في مقدمة أولويات رئيس الوزراء محمد السوداني صياغة خطة مدروسة تهدف الى تعافي البلاد. على مر السنوات الثلاث الماضية, تحديدا منذ أكتوبر ٢٠١٩, شهدت البلاد تدهورا في التماسك الاجتماعي. فالأطراف السياسية العراقية أضحت بدون رادع بقدر تعلق الامر بمهاجمة بعضها الاخر واللجوء الى استخدام اللغة المسمومة وخطاب الكراهية. فحتى مجرد الخلافات حول القضايا السياسية الاعتيادية صار يقود في الغالب الى وصف المتحاورين بعضهم الاخر بالمرتزقة وعدم الولاء للعراق والعمالة الى الجهات الأجنبية. بل صار الامر الى ان الكثير من العراقيين لا يتصورون إمكانية ان يكون أحدهم حاملا لوجهة نظر مختلفة عن تلك التي يحملوها ويبقى وطنيا في ذات الوقت.

وإذا ما كان للعراق ان يتجنب الانزلاق الى هاوية السرديات الاجتماعية والسياسية المدمرة, يتوجب على الحكومة الجديدة العمل بهمة لتعزيز الوحدة والتسامح والتجانس الوطني. بناء الثقة عام مهم للنجاح ينبغي

بناءه من الأعلى الى الأسفل ومن الأسفل الى الأعلى, حيث تأخذ النخبة السياسية العراقية زمام المبادرة في هذا الشأن عن طريق القيادة بالقدوة الحسنة.

السياسة الخارجية هي مجال اخر يحتاج الى ان يتم ايلاءه اهتمام خاص من الحكومة الجديدة. فالحكومات العراقية المتعاقبة حققت تقدما ملموسا في تحويل العراق من دولة هامشية الى لاعب إقليمي أساسي في العقدين الماضيين. لقد منحت السياسة الخارجية المحايدة مع التفاعل الإقليمي البناء العراق بعض العوائد السياسية والاقتصادية والأمنية المهمة. ان جرعة أكبر من نفس هذه السياسة ستأخذ العراق نحو طريق الاندماج الإقليمي والدولي. ولكن, على العراق ان لا يجد حرجا في الوقوف بصلابة امام التدخلات الأجنبية المؤذية, ومن الأفضل ان يتم تحقيق ذلك عن طريق الأدوات الدبلوماسية وأدوات القانون الدولي. في الوقت نفسه, العراق بحاجة الى العمل مع جيرانه لضمان عدم استخدام أي ارض عراقية كممر او ملجأ لأي قوات من الممكن ان تهدد امن الجيران.

وهذا الامر ضروري لإزالة أي ذريعة من الممكن ان يتم استغلالها للإبقاء على أي قوات داخل العراق بشكل غير شرعي او لشن عمليات عسكرية تتسبب في حصد أرواح عراقيين أبرياء, كما حدث نتيجة العمليات العسكرية الإيرانية والتركية في الأشهر الماضية. ان تعاون العراق مع دول الجوار ينبغي ان يمتد الى الجوانب الأخرى من جوانب المصالح القومية العراقية والمصالح القومية لهذه الدول وعلى رأسها تحديات المناخ والمشاركة العادلة لمصادر المياه. على العراق ان يجد حلولا لمشاكل المناخ والمياه قبل ان تترك اثارا دائمة يتعذر الغاءها في المستقبل.

اخر الأولويات الملحة هو الاقتصاد. على الحكومة العمل سوية مع مجلس النواب لإعمال الإصلاحات اللازمة التي سيكون من شأنها تحفيز الاستثمار وتفعيل العديد من القطاعات الاقتصادية المتلكئة مادامت أسعار النفط لا تزال مرتفعة. ستنهار الدولة إذا ما استمر القطاع الحكومي هو المكان الوحيد لتعيين العراقيين. فالبلاد لا تحتاج -وغير قادرة على النجاة- الموجات اللامتناهية من الموظفين الحكوميين غير المنتجين الذين يلتحقون بالجهاز البيروقراطي بدلا من قيامهم بالمساهمة الحقيقية

في الاقتصاد في قطاعات تحتاج الى مهاراتهم وجهودهم لخلق تغير حقيقي. ولذلك الغرض, فان العراق بحاجة الى موازنة سياساته التعليمية على جميع المستويات وتهيئة قوة عمل جاهزة لذلك النوع من الاعمال في العقود القادمة. لقد فشلت السياسات التعليمية والخطط الاقتصادية في ضمان الامن الاقتصادي. وعليه, فان الوقت قد آن لإعادة النظر في المسار المتبع في هذه المجالات.

في الوقت الذي يكون فيه التفاؤل الحذر ضروريا لإدارة الشأن العام وتنفيذ السياسات, الا انه ليس بديلا كافيا عن الاستراتيجية الجيدة. لقد ابدى العراق في السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ غيابا شاملا للرؤية الاستراتيجية على الصعد المختلفة للحوكمة. لكن الاوان لم يفت لتلافي هذه الخطيئة التي لا تغتفر.

حكومة جديدة أم لا، ماتزال الدولة العراقية تكافح من أجل أداء مهامها

الكاتب:

نيل باترك

محلل مستقل متخصص بشبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط الأوسع. وترأس برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للخدمات المتحدة، وقام بتحليل شؤون المملكة العربية السعودية والعراق لمجموعة الإيكونوميست.

المصدر:

معهد دول الخليج العربية / واشنطن

https://agsiw.org/new-government-or-not-the-iraqi-state-is-still-struggling-to-function/

التاريخ:

تشرين الثاني 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

سينصب تركيز الصدر الآن على استعمال قوته المسلحة خارج البرلمان للمطالبة بنزع سلاح المليشيات الشيعية في أنحاء العراق كافة، وربما على نحو أكثر منطقية، تكييف فصيله في الترتيبات الحكومية التي من المرجح أن تنطوي على تغييرات مثيرة للجدل في قانون الانتخابات قبل الاقتراع الجديد المتوقع في غضون 12-18 شهراً القادمة. ومن المتوقع أن تظل المساومة على موارد الحكومة مجرد تعبير واحد عن الصراع على السلطة في العراق. ومن المرجح أن تستمر السيادة الفعلية في كونها مفاوضات قسرية مدعومة بقوة السلاح والمصالح المالية للمليشيات الفرعية المختلفة. ولايملك العراقيون في ظل هذه البيئة خياراً سوى التطلع صوب الطائفة أو القبيلة لتوفير المنافع المادية والهوية التي فشلت الدولة في تأمينها.

لايرمز لدولة العراق الفاشلة بوصفها نتاجاً لخضم كفاح لتشكيل حكومة بين لاعبيها السياسيين الطائفيين. فقد عيّن رئيس وزراء عراقي جديد محمد السوداني، بعد مرور اثنتي عشر شهراً على الانتخابات البرلمانية الأخيرة، في غمرة اشتباكات عنيفة دورية واحتجاجات غاضبة في بغداد وجنوب العراق. **مع ذلك فان السوداني ما هو إلا مجرد رئيس صوري لجماعة واحدة من الفصائل السياسية الشيعية ومن المحتمل أن يكون في موقف المتفرج على مصير بلاده حاله حال سلفه مصطفى الكاظمي.**

ان تحالف إدارة الدولة الذي شكل الحكومة الجديدة هو تحالف من الإطار التنسيقي الذي يقوده الشيعة مع الحزبين الكرديين البارزين – الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني- وتحالف فضفاض من السياسيين العرب السنّة. وعلى الرغم من اسمه، فان «تحالف ادارة الدولة» هذا ليس له علاقة بالدولة على الرغم من أنه نجح في تأمين دعم العديد من السياسيين البارزين في العراق.

ومع ذلك **فان هدف الزعيم الشيعي المنافس مقتدى الصدر المتمثل في تشكيل حكومة أغلبية، أي حكومة ذات معارضة برلمانية منشودة، لم يجهض تماماً**. هذا على الرغم من فشل معركة الصدر التي استمرت عاماً في سبيل تحقيق ذلك، ونجاح منافس الصدر، نوري المالكي، رئيس الوزراء السابق واللاعب السياسي البارز في الإطار التنسيقي في الحصول على الحكومة التي يريدها. وقد تخلى الصدر في حزيران / يونيو عن المقاعد البرلمانية التي حصل عليها فصيله في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول / اكتوبر عام 2021، وقد استعمل ميلشياته المسلحة في أواخر حزيران / يونيو لاقتحام البرلمان وفروع الحكومة الأخرى في محاولة لتقويض جهود الإطار التنسيقي لتشكيل حكومة جديدة. والمفارقة، **سينصب تركيز الصدر الآن على استعمال قوته المسلحة خارج البرلمان للمطالبة بنزع سلاح المليشيات الشيعية في أنحاء العراق كافة، وربما على نحو أكثر منطقية، تكييف فصيله في الترتيبات الحكومية التي من المرجح أن تنطوي على**

تغييرات مثيرة للجدل في قانون الانتخابات قبل الاقتراع الجديد المتوقع في غضون 12-18 شهراً القادمة.

وقد توقف الانقسام الداخلي للكورد الذي ساهم في الركود السياسي لمدة عام ليعمل على تيسير انتخاب الرئيس العراقي الجديد (وهو منصب كوردي بحكم الواقع منذ عام 2003). لقد كان التوصل إلى إجماع كوردي على تولي عبد اللطيف رشيد للرئاسة شرطاً أساسياً لاتفاق سياسي أوسع على السوداني والحكومة الائتلافية التي انضم إليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والاتحاد الوطني الكوردستاني.

ومن المفارقات، فان ثمن حكومة تحالف إدارة الدولة، إلى حد ما، كان على حساب التوترات المتزايدة بين السلطات الكوردية والحكومة (الاتحادية) المركزية التي هي طرف فيها. فقد تؤجل مطالب الكورد التي نادت فيها منذ مدة طويلة بالعمل بالنص الدستوري الخاص باستفتاء عام بشأن الوضع المستقبلي لكركوك الغنية بالنفط وأن تكون مليشيات البيشمركة الكوردية قادرة على العمل هناك وفي ديالى، جنوب شرق بغداد، حتى تكون التركيبة السكانية الكوردية أكثر ملائمة. ومع ذلك فان الفدرالية العراقية ستستمر في الكفاح في سبيل العمل في خضم الخلافات المستمرة بشأن السيادة النفطية بين بغداد وحكومة اقليم كوردستان المتمتعة بالحكم الذاتي. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو **أن المحددات الاقليمية الرسمية لحكومة إقليم كوردستان لايمكنها احتواء الطموحات السيادية الكوردية التي تخاطر بمزيد من التوتر مع المليشيات الشيعية التابعة لشركاء الكورد في الحكومة العراقية**. ان ادارة هذه المصالح التي يتعذر التوفيق بينها على مايبدو هي إلى حد ما وظيفة ساخرة للسياسات التي تؤديها تنظيمات مادون الدولة. ان ضعف الدولة العراقية يمكّن المليشيات المختلفة، الشيعية والكوردية، من تهريب النفط وضمان أمن النفط في إقطاعياتهم الخاصة.

وعلى الرغم من الاتفاق على حكومة جديدة، فان وظيفة الدولة العراقية ستظل خاضعة للمصالح الطائفية وضمنها، والتنافس بين المليشيات، وحصص الوظائف في الحكومة الطائفية، كما يتضح من دراسة مطولة بشأن بنية السلطة وممارستها في العراق. وفي مثل هذا

السياق فان الدولة شبه غائبة، كما هو الحال بشأن قدرتها على فرض سيادتها على الارض. وقد قال مسؤول أمني عراقي لـ «الشرق الأوسط» خلال أعمال العنف الأخيرة في البصرة بين مليشيا الصدر ومليشيا عصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي، أن دور قواته في احتواء العنف اقتصر على التوسط بين الأطراف المتحاربة وانهم ان نجحوا «يتم نشر دوريات الجيش والشرطة لإظهار قوة الدولة».

ان عصائب أهل الحق بقيادة الخزعلي هي واحدة من العديد من قوات الحشد الشعبي التي يهيمن عليها الشيعة والتي تتبع خط إيران من الناحية السياسية وحتى الدينية. والخزعلي جزء من الإطار التنسيقي الذي يقوده الشيعة والـذي تفاوض على دور قيادي في الحكومة الجديدة. كان دور إيران في هذه العملية يتمحور إلى حد كبير على تشجيع التوافق السياسي بين أصدقائها المتباينين. ومن بين هؤلاء شخصيات بارزة في الحشد الشعبي، مثل المالكي، وقائد مليشيا بدر وفصيلها السياسي هادي العامري. ولإيران علاقة قوية بالصدر الذي بدا في الظاهر مناهضاً لإيران، والنائب السني البارز ورئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، والمنافس الكوردي للحزب الديمقراطي الكوردستاني، الاتحاد الوطني الكوردستاني.

ترجع هجمات إيـران الصاروخية المستمرة على أراضـي الحزب الديمقراطي الكوردستاني في العراق في الغالب إلى الاضطرابات الإيرانية الداخلية، ومعارضة استعمال اراضـي الحزب الديمقراطي الكوردستاني لإيواء الجماعات الإيرانية المنشقة، والضغط لضمان تعيين حكومة متعاطفة معها في بغداد. وقد أدركت ذلك أساساً. مع ذلك فان إيران ليست الدولة الوحيدة التي تهدد السيادة العراقية. إذ تتدخل تركيا على الارض في شمال غرب العراق فيما تدعي أنه عملية مناهضة للاتحاد الوطني الكوردستاني- وهي حجة تستعملها بانتظام لتبرير احتلال تركيا الدوري للأراضي العراقية. وتبعاً لعدد من الروايات السعودية والعراقية، كانت المملكة العربية السعودية في الماضي ممولاً رئيساً للاستياء العربي السنّي في العراق، ومع ذلك، يبدو أنه تفضل هذه الأيام تنويع محاولتها في توجيه السياسة العراقية. يكثر

الجدل بين اللاعبين السياسيين العراقيين البارزين بشأن من أو ماهو أكبر انتهاك للسيادة العراقية ومن ثم وظائف الدولة المحدودة في العراق. تعد قوات الحشد الشعبي نفسها هي المنقذ للسيادة العراقية من بقايا تنظيم داعش. وفي الواقع يرى بعض السياسية الشيعة بأن سلطة الحكم الذاتي لحكومة اقليم كوردستان والضربات الجوية الأمريكية الدورية تمثل تهديداً حقيقياً للسلامة الوطنية العراقية. قوات الأمن الرسمية للدولة العراقية متعددة، ومتنافسة، ومخترقة سياسياً، وغالباً ماتفتقر إلى خطوط واضحة ومحددة السلطة الرسمية. ويفصح عدم فاعلية الأمن مدى ضعف سيادة الدولة العراقية بحكم طبيعتها، إذ لاتحتكر الدولة استعمال القوة، وحتى لو ادعت مختلف المليشيات شبه الحكومية أنها تدافع عن الأمن القومي فيما يمكن أن يكون بخلاف ذلك فراغ إقليمي.

وغالباً ما يشغل أعضاء قوات الحشد الشعبي، بوصفها من قواعد للمحسوبية والنفوذ، المناصب الرئيسة داخل قوات أمن الدولة الرسمية، وهو أمر غير مفاجئ بالنظر إلى ان الفصائل السياسية المقربة من الحشد الشعبي تمارس وزناً كبيراً داخل وزارة الداخلية وإدارات الأمن الأخرى. كما وفي سياق ضعف الدولة العراقية، تتداخل أهمية القبائل بوصفها قوة سياسية غير رسمية مع عضوية ميليشيات الحشد الشعبي وقوتها في الجنوب وتدعمها. كما تدعم القبائل ممارسة بعض الشيوخ العرب السنة المستمر للسلطة التقليدية، ويحاولون كما فعل القادة العرب السنّة الطموحون، مثل الحلبوسي، حشد مثل هذه القوات خلفهم.

من المرجح أن يستمر تحفيز غضب المتظاهرين الشباب الذين نظموا مع حركة تشرين، إلى حد ما، في معارضة التدخل السياسي الإيراني في العراق الذي يُنظر إليه عموماً على أنه يدعم دولة ضعيفة غارقة في الفساد وغير قادرة على ضمان الخدمات العامة والبنية التحية الملائمة.

يعزز ضعف الدولة العراقية السياسات الداخلية القائمة على المصالح والتي تمتص العديد من أعضاء البرلمان المنتخبين بنجاح،

IRAQ COPY

بما في ذلك اولئك الذين يدعون انهم الجناح السياسي لحركة تشرين والذين من المرجح أن يظلوا عاجزين عن تغيير الوضع الراهن.

ومن المتوقع أن تظل المساومة على موارد الحكومة مجرد تعبير واحد عن الصراع على السلطة في العراق. ومن المرجح أن تستمر السيادة الفعلية في كونها مفاوضات قسرية مدعومة بقوة السلاح والمصالح المالية للمليشيات الفرعية المختلفة. ولايملك العراقيون في ظل هذه البيئة خياراً سوى التطلع صوب الطائفة أو القبيلة لتوفير المنافع المادية والهوية التي فشلت الدولة في تأمينها.

التوصيات والملاحظات:

شكلت الحكومة الجديدة بعد مخاض عسير شهدته البلاد على مدى اثنتي عشر شهراً بعد الانتخابات الاخيرة، وفي خضم الأزمات المزمنة التي ورثتها الحكومة الجديدة ترجح الدراسة أن يقف رئيس الوزراء السوداني موقف المتفرج إزائها كما هو الحال سلفه الكاظمي.

تواجه الحكومة تحديات جمة تتصل في إدارة الصراع بين الفرقاء، والعلاقة مع حكومة اقليم كوردستان ولاسيما بعد قرار المحكمة الاتحادية الأخير، وكذلك ادارة الموارد الطبيعية، ومكافحة الفساد.

من المرجح أن يطرح موضوع قانون جديد للانتخابات، الامر الذي من شأنه أن يجدد الصراع بشأن اختيار النظام الانتخابي الانسب للمرحلة المقبلة.

ترجح الدراسة ان سيناريو حكومة الاغلبية التي طالب بها التيار الصدري مازال قائماً على الرغم من تحول ميزان القوى إلى صالح الاطار التنسيقي.

ان الهويات الفرعية (الطائفية- القومية- العشائرية) مازالت تتحكم بالعملية السياسية ومن المرجح ان تظل عنصراً فاعلاً على المدى المنظور.

IRAQ COPY

«حكومة إقليم كردستان»

والسلطة الفلسطينية: إعادة إعطاء الأولوية للحوكمة على حساب الرمزية

الكاتب:

غيث العمري

زميل أقدم في معهد واشنطن.

بلال وهاب

زميل «سوريف» في معهد واشنطن.

المصدر:

ترجمة: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

https://www.csis.org/analysis/correcting-americas-grand-strategic-failures-iraq

التاريخ:

٢ كانون الأول ٢٠٢٢

تحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - د. كرار أنور البديري

ملخص تنفيذي

لدى الشعبين الفلسطيني والكردي الكثير من القواسم المشتركة: فكلاهما يملك رغبة شديدة في الاستقلال وإقامة دولة، وكلاهما رأى طموحاته المشروعة تحبَط مرارًا وتكرارًا بسبب المشهد السياسي المعقد سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي. ولكن في الحالتين، أدت هذه الحقائق إلى نشوء ثقافة سياسية وثقافة حكم تركز على الرمزية ودور الضحية. فقد رسا القادة السياسيون، الأكراد والفلسطينيون على حدٍّ سواء، على ذهنية غير منتجة تقوم على الاشتكاء من ظلم واقعهم الحالي وإعطاء الأولوية لرونق الدولة ومظاهرها على حساب الاستثمار الرتيب، ولكن الضروري في بناء المؤسسات.

رغم تراجع السياسات الفلسطينية والكردية لتصبح لعبة غير فعالة لإلقاء اللوم على الأخرين، فإن وجود سياسات أمريكية جديدة تركز على بناء المؤسسات يمكن أن يعيد التقدم الى مساره في كلتا القضيتين.

لدى الشعبين الفلسطيني والكردي الكثير من القواسم المشتركة: فكلاهما يملك رغبة شديدة في الاستقلال وإقامة دولة، وكلاهما رأى طموحاته المشروعة تحبَط مرارًا وتكرارًا بسبب المشهد السياسي المعقد سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي. ولكن في الحالتين، أدت هذه الحقائق إلى نشوء ثقافة سياسية وثقافة حكم تركز على الرمزية ودور الضحية.

فقد رسا القادة السياسيون، الأكراد والفلسطينيون على حدٍّ سواء، على ذهنية غير منتجة تقوم على الاشتكاء من ظلم واقعهم الحالي وإعطاء الأولوية لرونق الدولة ومظاهرها على حساب الاستثمار الرتيب، ولكن الضروري في بناء المؤسسات. والمثال على ذلك هو الضغط الفلسطيني للانضمام إلى الأمم المتحدة في عام 2011، **والاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته «حكومة إقليم كردستان» عام 2017. وقد ساهم هذا الأمر بدوره في التسبب بركودٍ، لا بل تآكل، دبلوماسي وإداري وسياسي أبعدهم أكثر بعد عن تحقيق أهدافهم.**

على الصعيد الأمريكي، يبدو أن إدارة بايدن لا تملك سياسة واضحة تجاه الفلسطينيين أو الأكراد في ما يتعدى الحفاظ على حد أساسي من العلاقات. لكن التحول نحو سياسات تركز على الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات لن يتناسب مع أهداف السياسة الخارجية لبايدن التي تهدف إلى صون حقوق الإنسان فحسب، بل سيساعد أيضًا الفلسطينيين والأكراد على بناء الأسس اللازمة لتحقيق أهدافهم الوطنية بطريقة تسهم في الاستقرار الإقليمي أيضًا.

القضية الكردية: سلطة مهدرة

لن يتوانَ أي محاور كردي عن تذكيرك بأن الأكراد هم أكبر قومية في العالم لا تملك دولة خاصة بها، وهذه حقيقة حوّلت الشعب الكردي إلى أقلية عرقية مضطهدة ومظلومة في أربع دول شرق أوسطية. ومع ذلك، يملك الأكراد في العراق، وبشكل متزايد في سوريا، قدرًا كبيرًا من السلطة

IRAQ COPY

على الناس وعلى مساحات شاسعة من الأراضي، مع أنهم لا يملكون دولة لهم.

وفي العراق على وجه الخصوص، كان وضع الأكراد يؤهلهم لاغتنام فرص فريدة للاستحواذ على مساحة أكبر يمارسون فيها الحكم الذاتي. ومع إضعاف نظام صدام حسين بسبب حرب الخليج الأولى، ثار أكراد العراق وتمكّنوا، بفضل الملاذ الآمن الذي فرضه المجتمع الدولي، من إنشاء «حكومة إقليم كردستان.» ومنذ الانتخابات التي أجريت عام 1992، أصبحت «حكومة إقليم كردستان» تحكم اسميًا المحافظات الثلاث ذات الغالبية الكردية في شمال العراق. ولكن الجماعات السياسية المسلحة المختلفة انخرطت خلال السنوات اللاحقة في سلسلة من الحروب الأهلية كانت أشبه بلعبة إقصاء انتهت بانتصار حزبين، يحتكر كل منهما إقطاعية تديرها عائلة مدعومة من قوة إقليمية هي إما تركيا أو إيران. وبعد نحو ثلاثة عقود، لم ينتقل الحكام الأكراد بعد من مناضلين مسلحين إلى رجال دولة. وحتى الآن، لا تملك «حكومة إقليم كردستان» دستورًا أو قوة مسلحة موحدة، في حين أن الحزبين اللذين وصلا إلى السلطة في تسعينيات القرن الماضي لا يزالان في الحكم.

وحتى من دون إقامة دولة، أخذت سلطة الأكراد السياسية تتنامى في العراق. فقد خففت الحماية والمساعدات الدولية من تداعيات العقوبات المفروضة خلال تسعينيات القرن الماضي على أراضي «حكومة إقليم كردستان.» وهناك، استخدم الناس عملة مختلفة عن بقية العراق واحتفلوا علنًا باللغة والثقافة الكردية. ومن العام 2003 فصاعدًا، ساعدت قوات «البشمركة» الكردية الولايات المتحدة عند غزوها العراق ومحاربة «القاعدة» في ما بعد. وفي وقت لاحق من عام 2014، أصبحت القوات الكردية شريكة في التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش.»

وفيما كان العنف الطائفي يجتاح سائر أنحاء العراق، كانت كردستان مستقرة واقتصادها مزدهر. وبفضل نحو أربعين عقدًا موقعًا مع شركات نفط دولية، تنتج «حكومة إقليم كردستان» اليوم قرابة نصف مليون برميل من النفط يوميًا. وقد بدأ القادة الأكراد يروجون أربيل، عاصمة «حكومة إقليم كردستان»، على أنها دبي الثانية. وازدهر المجتمع المدني والصحافة

الحرة أيضًا في هذه الفترة. حتى أن المعارضة السياسية المهمة اكتسبت لمدة وجيزة صلاحية المساءلة في «حكومة إقليم كردستان» وحصلت على فرصة تحقيق انتقال السلطة عن طريق الانتخابات. ولربما أبصرت السلطة الكردية والأمن الكردي النورَ في العراق عن طريق الصدفة ، ولكن لفترة من الزمن، كان لدى القادة الأكراد الرؤية والتركيز اللازمين لترجمتها إلى سلطة ذات مغزى، وهذا بدوره أكسب «حكومة إقليم كردستان» نفوذًا في العراق وعزز سمعتها في العواصم الإقليمية والغربية.

غير أن هذا النهج العقلاني القائم على المصالح في التعامل مع السياسة لم يدم طويلًا. ففي نهاية المطاف، **أهدر القادة السياسيون الأكراد هذه السلطة من أجل مآرب شخصية وسياسية قصيرة النظر؛ وحين فشلوا، عادوا إلى ألعاب اللوم المبتذلة وتبادل الاتهامات للتملص من مسؤولياتهم. فأصبحت اليوم «حكومة إقليم كردستان» غارقة في ديون بمليارات الدولارات لعدد كبير من الدائنين، وتعاني من عجز في الميزانية ولا تستطيع دفع رواتب موظفي القطاع العام بالكامل وفي الوقت المحدد، على الرغم من أن أسعار النفط ثلاثية الأرقام.** كما أن قوات «البشمركة» الكردية تخضع لإمرة الأسر الحاكمة و»رجالها الكبار» بدلًا من الحكومة، وذلك على الرغم من تهديد «داعش» ومبلغ العشرين مليون دولار الذي يدفعه البنتاغون شهريًا منذ عام 2006 للتحفيز على إجراء الإصلاحات اللازمة. وبالفعل، تكشف علنًا الحكومة الأمريكية والمراقبون الدوليون في تقاريرهم عن تراجع الديمقراطية والحرية في هذه المنطقة. وبعد أن كانت «حكومة إقليم كردستان» تنعم بوضع استثنائي وتسعى إلى الانفصال عن العراق، كل ما تطمح إليه الآن هو أن تُعتبر أفضل من بغداد. ومع تزايد التهديدات المحدقة بها عددًا وشدةً، تتناقص قدرة قادتها ومؤسساتها على التخفيف من حدة تلك التهديدات.

في الواقع، قد يعدّد قادة «حكومة إقليم كردستان» الكثير من الأسباب والأعذار لتفسير هذا التراجع، ألا وهي أن الحكومة العراقية عادت إلى سياسات المركزية التي كانت متبعة في عهد صدام حسين ضد الحكم الذاتي الذي حصل عليه الأكراد بصعوبة شاقة، وأن بغداد خفضت حصة «حكومة إقليم كردستان» من الميزانية الوطنية، وأن قوات «البشمركة» لا

IRAQ COPY

تحصل على حصتها العادلة من موارد ومعدات الأمن القومي، وأن العيش بجوار تركيا وإيران صعبٌ جدًا، كونهما تهاجمان كردستان بانتظام من دون التعرض للعقاب.

هذه الأمور كلها صحيحة، ولكنها ليست جديدة. ولا ينقص على قائمة الملامة هذه سوى «حكومة إقليم كردستان» نفسها. غير أن إخفاقات الحوكمة هذه تخلّف عواقب حقيقية. فرأسمالية المحسوبية والفساد والسياسات الزبائنية ليست مجرد أوجه قصور، بل هي ثغرات كبيرة في جدران الأمن القومي والحوكمة في «حكومة إقليم كردستان.» على سبيل المثال، يقرّ القادة الأكراد بأن عدد جنرالات «البشمركة» يفوق عددهم في الجيش الأمريكي، في حين أن القطاع الخاص لا يستطيع ببساطة أن ينافس القطاع العام المتضخم والعديم الكفاءة.

لطالما كان بناء الأمة هو الهدف المعلن لـ«حكومة إقليم كردستان.» ومع ذلك، أهدر القادة الأكـراد سلطتهم الجديدة، إذ اختاروا مشاريع قومية ضخمة بدلًا من تسخير السلطة لتحقيق أهداف ممكنة تؤسس لبناء دولة مستقبلية. وأحد الأمثلة على ذلك هو الاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته «حكومة إقليم كردستان» عام 2017. ففي مرحلة كانت تشهد نقصًا سياسيًا كبيرًا في الشرعية والوحدة، استجاب الشعب لدعوة زعمائه القومية وصوّت لصالح إقامة دولة كردية. ولكن سرعان ما أصيب الشعب بخيبة أمل من القيادات نفسها التي خسرت نصف الأراضي وقدرات إنتاج النفط التي كانت تسيطر عليها الحكومة قبل الاستفتاء بينما بقيت في السلطة بدون محاسبة.

وبخلاف الحالة الفلسطينية، لا يوجد دعم دولي رسمي لإقامة دولة كردية. وعوض الحصول على تأييد دولـي، قوبل الاستفتاء الكردي بمعارضة محتدمة من الدول المجاورة لكردستان. وحين تصدت بغداد لجهود الاستفتاء، ما لبثت أن تصدعت خطوط الدفاع الكردية أمام القوات العراقية الزاحفة نحوها. إلا أن قادة «حكومة إقليم كردستان» يلومون الجميع وكل شيء، إلا سوء تقديرهم، على هذه الخسارة الفادحة التي منيوا بها على صعيد السياسة والاقتصاد والسمعة. ومتى طال الحديث أفعالهم الخاصة، يشيد قادة «حكومة إقليم كردستان» بالاستفتاء

باعتباره مثالًا للقومية الكردية.

الحالة الفلسطينية: إنجازات رمزية وواقع متدهور

على غرار الأكـراد، يدرك الفلسطينيون تمامًا أنهم من الأمم القليلة التي لا تزال تحت الاحتلال وأنهم لا يستطيعون إقامة دولتهم المستقلة. وخلال معظم تاريخ الحركة القومية الفلسطينية، اضطر القادة السياسيون الفلسطينيون إلى اللجوء إلى الرمزية. فمن ناحية، كانت هذه الرمزية أداة فعالة لبناء الهوية وتعبئة الشعب، وكانت واحدة من الساحات السياسية القليلة المتاحة لهم نظرًا لعدم امتلاكهم سيطرة على الأراضي والسكان.

وعلى منوال الأكـراد أيضًا، أصبح الفلسطينيون محط الأنظار على المسرح الدولي نتيجة غزو الكويت، مع أنه في الحالة الفلسطينية لم يترك لهم قرار ياسر عرفات غير الحكيم بدعم صدام حسين سوى خيارات قليلة جدًا، ما اضطرهم إلى إجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل. ولكن مع توقيع «اتفاقيات أوسلو» وتأسيس السلطة الفلسطينية، أصبح الفلسطينيون في قلب الدبلوماسية الدولية، فقد تباهى عرفات بأنه كان من أكثر الزوار تردداً إلى البيت الأبيض في العالم، وتلقوا مساعدات دولية ضخمة تتوافق مع هذا الاهتمام الدبلوماسي.

واستخدم القادة الفلسطينيون، مثل نظرائهم الأكـراد، الوسائل الدبلوماسية لتحقيق الاستقلال مع استبعاد جميع الأولويات الأخرى تقريبًا. ولكنهم، بخلاف الأكراد، أحرزوا تقدمًا يمكن قياسه مع اكتساب حل الدولتين تدريجيًا توافقًا دبلوماسيًا دوليًا. ومع ذلك، سرعان ما تلاشى الأمل الذي راود الكثيرون من الفلسطينيين في إنشاء أول دولة ديمقراطية عربية. فالسلطة الفلسطينية التي انبثقت عن ذلك كانت مصممة على طراز الحكومات العربية التقليدية التي كان قادة «منظمة التحرير الفلسطينية» متآلفين معها، من تونس التي يحكمها بن علي إلى مصر التي يحكمها مبارك. وأصبحت المحسوبية والفساد واستخدام التوظيف في القطاع العام كشكل من أشكال الضمان الاجتماعي هي القاعدة السائدة.

وكان الشعب الفلسطيني مستعدًا من نواحٍ كثيرة، ولو على مضض، للتسامح مع قادته بشأن مسائل الحوكمة طالما كان الأمل بالاستقلال عبر الدبلوماسية قائمًا. ولكن مع الانتفاضة الثانية وانهيار عملية السلام، وجدت

السلطة الفلسطينية نفسها أمام أزمة شرعية: فوعدها بالتحرير من خلال الدبلوماسية أصبح باطلًا، وتاريخها في الحوكمة أيضًا لا يدعو للفخر. وفي نهاية المطاف، ساهم الإحباط الشعبي من الحكم في فوز حركة «حماس» في الانتخابات النيابية الثانية، والأخيرة، التي أجرتها السلطة الفلسطينية في عام 2006 واستيلاء «حماس» لاحقًا على غزة بالقوة.

مع ذلك، انخرطت السلطة الفلسطينية لفترة في الإصلاحات وبناء المؤسسات تحت وطأة الضغوط الدولية بقيادة الولايات المتحدة، وحققت نتائج ملحوظة في هذا الإطار. ولكن بما أن هذه الإصلاحات مثلت تهديدا على الوضع القائم، فقد حارب الكثيرون من قادة السلطة الفلسطينية (و»حماس») هذه العملية، ما أدى في النهاية إلى الإطاحة برئيس الوزراء الإصلاحي سلام فياض.

ومنذ ذلك الحين، لجأ قادة السلطة الفلسطينية إلى طريقة مجربة ومختبرة، هي التركيز على الرمزية. فاليوم، يركز المسؤولون الفلسطينيون على التحدث علنًا عن المظالم التي يتعرضون لها، والتي يُعتبر الكثير منها مبررًا، وإلقاء اللوم على الجميع، من «سوء نية» إسرائيل و»تحيز» أميركا إلى «تخلي» العرب عنهم. ولكن العنصر الغائب عن هذه السردية هو التأمل في الذات، من أي نوع كان. والخطاب الأخير الذي ألقاه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في الأمم المتحدة هو خير مثال على ذلك.

حين وجد قادة السلطة الفلسطينية أنفسهم في مواجهة أزمة شرعية، ولكن أبوا إجراء الإصلاحات المحلية المضنية واللازمة لاستعادة هذه الشرعية، اختاروا نهجًا جرّبوه واختبروه، وهو السعي وراء انتصارات رمزية، ولكن مكلفة في نهاية المطاف، سواء في الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات العالمية. وبلغ هذا النهج ذروته مع محاولةٍ متحايلة لاختصار الطريق نحو إقامة الدولة. ففي عام 2011، أطلقت السلطة الفلسطينية حملة للانضمام إلى الأمم المتحدة. وتبنّى الشعب الفلسطيني هذه الدعوة مع أن قادته كانوا يعرفون مسبقًا أن هذه المساعي ستبوء بالفشل لأن الولايات المتحدة كانت ستمارس حتمًا حق الفيتو ضد الطلب في مجلس الأمن. وفي النهاية، لم يحصل طلب الانضمام حتى على تسعة أصوات في

مجلس الأمن، ولكنه تسبب بمعاداة الإدارة الأمريكية، وترك انطباعًا سلبيًا لدى بقية المجتمع الدولي، ما عمّق صورة السلطة الفلسطينية كطرف لا يمكن التعويل عليه. وتضاءلت ثقة الشعب الفلسطيني في قادته عندما حطّم هذا الفشل توقعاتهم الكبيرة.

القادة الفلسطينيون والأكراد: يخسرون أهميتهم شيئًا فشيئًا

تتلاشى اليوم تدريجيًا أهمية السلطة الفلسطينية والأكراد مع تحوّل الاهتمام الدولي إلى أماكن أخرى نتيجة الأزمات الإقليمية والعالمية المتضاربة. فقد أدت الفرص الناشئة إلى ديناميكيات أخرى، مثل التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و»اتفاقيات أبراهام»، جذبت انتباه الجماهير وصناع القرار المتشوقين للمشاركة في المبادرات الناجحة. ولم يتجلَّ فقدان الاهتمام على الساحة الدبلوماسية فحسب، بل أيضًا في المجالات الاقتصادية والإنمائية. فالفساد المستشري أدى إلى تقليص المساعدات الأوروبية والعربية للفلسطينيين. **كما أن الجهات المانحة الدولية تواجه صعوبة شديدة في إيجاد أسباب تبرر توجيه المساعدات إلى كردستان الغنية بالنفط. فقد أصبحت «حكومة إقليم كردستان» اليوم جزءًا من المشكلة في العراق، وليس الحل.** والواقع أن الممارسات الاقتصادية التي تزداد جشعًا تثني الشركات الدولية عن دخول الأسواق الكردية التي كانت تجدها الشركات في السابق مؤاتية وترى فيها بوابة آمنة إلى العراق.

مع ذلك، يبدو أن القادة الفلسطينيين والأكراد ملتزمون بالمسار نفسه: أي الحركات الرمزية، ولعب دور الضحية، والعزوف عن بناء مؤسسات فعالة وغير فاسدة من شأنها أن تعزز شرعيتهم في الداخل وتدعم قضيتهم وتطلعاتهم الوطنية. وفي هذا الصدد، يهدر الأكراد، شأنهم شأن الفلسطينيين، سريعًا شرعيتهم وسمعتهم التي اكتسبوها بشق الأنفس كأطراف عقلانية، ويعطون في المقابل الانطباع بأنهم مشكلة أخرى في منطقة مليئة بالأزمات.

في مرحلة ما، كانت هاتان القضيتان على رأس جدول الأعمال الإقليمي للولايات المتحدة، وقد انخرط فيهما المسؤولون من أرفع المستويات في الإدارات المتعاقبة منذ رئاسة جورج بوش الأب، بحيث

تم التعامل مع كل من القيادتين الفلسطينية والكردية كشريك مستقل وركيزة في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

في المقابل، باتت القضيتان تُعهدان إلى الموظفين العاملين على المستوى التنفيذي في الولايات المتحدة. وبدلًا من دعم دولة كردية مستقلة، أيدت الولايات المتحدة المسعى الكردي للحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي من خلال دعم الفيدرالية في العراق وحقوق إدارة النفط لـ «حكومة إقليم كردستان.» في الوقت نفسه، يبدو أن وضع القيادة الفلسطينية أفضل في واشنطن، فالسياسة المعلنة للولايات المتحدة منذ عهد الرئيس جورج بوش الابن تنص على إنشاء دولة فلسطينية في ظل حل الدولتين. ولكن هذا الهدف هو في الواقع طموحٌ أكثر مما هو عملي. ولا أحد في واشنطن يعتقد أن هذه السياسة قابلة للتحقيق.

عوضًا من ذلك، يتم حاليًا التعامل مع القيادتين باعتبارهما بالدرجة الكبرى عناصر ثانوية في القضايا الإقليمية الأخرى: إذ تُعتبر «حكومة إقليم كردستان» جزءًا من السياسة الأمريكية في العراق، بينما تُعتبر السلطة الفلسطينية جزءًا من سياسة الإدارة تجاه إسرائيل و»اتفاقيات أبراهام.» وإذا حدث تعامل مباشر معهما، فهو يبدو من باب الحفاظ على العلاقة في المقام الأول وليس بدافع الزخم إلى التقدم.

وتجدر الإشارة إلى أن ابتعاد الولايات الأمريكية عن إعطاء الأولوية للقضيتين الفلسطينية والكردية أمر مفهوم. فأي محاولة أمريكية لمعاودة الانخراط على مستوى رفيع في أي منهما سيبوء حتمًا بالفشل، في وقت لا تحتاج فيه الولايات المتحدة إلى فشل آخر في الشرق الأوسط. غير أن التحول من أولوية قصوى إلى ما يشبه الإهمال ليس ضروريًا ولا حكيمًا.

في الحالتين، يمكن للولايات المتحدة بدلًا من ذلك أن تتبنى سياسة تشدد وتعطي الأولوية لبناء المؤسسات التي أُهملت لفترة طويلة في الجانبين الفلسطيني والكردي. ومن المؤكد أن التحول نحو هذا التركيز سيتطلب إنفاق بعض الموارد، وسيستدعي انخراطًا رفيع المستوى لتذليل العقبات السياسية الداخلية وحث الجهات الإقليمية الرئيسية، أي إسرائيل في الحالة الفلسطينية وبغداد في حالة «حكومة إقليم كردستان»، على تسهيل هذه الجهود ومكافأة التقدم.

ولكن انتهاج هذه السياسة الآن سيؤتي ثماره في المستقبل. فقد ترتّبت عن الحوكمة السيئة تكلفة عالية على الولايات المتحدة تمثلت في نفوذ أقل في العراق في الحالة الكردية وفي حظوظ أقل لحل الدولتين في الحالة الفلسطينية. لذلك فإن الجهود التي تُبذل من الجانب الأمريكي لتشجيع الحوكمة الجيدة ستكون ثمنًا زهيدًا يُدفع لقاء سياسات تعود بالنفع على الشعبين الكردي والفلسطيني، وتعيد شرعية مؤسسات الحكم التابعة للسلطة الفلسطينية و»حكومة إقليم كردستان»، وتعزز الاستقرار المحلي والإقليمي، وتساهم في إعادة الفلسطينيين والأكراد إلى مسار قد يقودهم نحو تحقيق تطلعاتهم الوطنية.

التوصيات والملاحظات:

ادى الاستفتاء إلى الاضرار في كوردستان دبلوماسياً وإدارياً وسياسياً وأبعدهم عن تحقيق اهدافهم.

لاتمتلك الإدارة الأمريكية أي سياسة واضحة حيال الكورد وأن سياستها لاتتعدى الحفاظ على مستوى العلاقات، ويفسر هذا السلوك من جانب ان كوردستان لاتمثل أولوية في الداخل الأمريكي ومن المرجح ان يبقى هذا النهج في المستقبل القريب.

تتفق اوساط صنع القرار الأمريكي كافة، على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم الأيدولوجية على سياسة «عراق واحد»، أي بقاء العراق بحدوده الحالية، ولاينطلق هذا الموقف من حرص على العراق وسيادته الاقليمية بل من المصالح الأمريكية القاضية بعدم قبول أي كيان جديد في المنطقة على الأقل في المستقبل المنظور، ويشاطرها في ذلك موقف المجتمع الدولي كما بدا واضحاً بالموقف من الاستفتاء الأخير.

سيعتمد مستقبل كوردستان، بصرف النظر عن الكيفية التي ستؤول اليها الاحداث في المنطقة، بنحو كبير على العلاقة مع الحكومة الاتحادية والكيفية التي تحل فيها المشاكل العالقة، ففي نهاية المطاف يبقى اقليم كوردستان «حبيساً» وهو محاط بدول- تركيا وإيران- اشد عداوة لأي تطلعات صوب الاستقلال.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها مركز غداً لادارة الصراع في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المركز فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المركز ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المركز بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المركز يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المركز حصراً.

الامر الرابع: يسر المركز استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المركز مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً
Tomorrow لإدارة الصراع
مركز غداً لإدارة الصراع

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks